

مشروع: "رصد مدى إعمال الحكومة لتوصيات هيئات المعاهدات الأممية"

إعلان عن تلقي طلبات عروض للتعاقد مع خبير(ة) من أجل إعداد دليل حول:
"دور البرلمان في اعمال توصيات هيئات المعاهدات"

-الشروط المرجعية -

نبذة عن الجمعية:

الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان جمعية ذات أهداف غير ربحية تأسست سنة 2007، تهدف إلى المساهمة في النهوض بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمغرب، من خلال العمل على الترابط بين قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، إقتناعا منه بأن الديمقراطية هي الضمانة الأساسية لاحترام حقوق الإنسان وتعزيزه، عبر التفاعل مع المؤسسات المسؤولة على إعداد وتنفيذ ومراقبة السياسات العمومية، والهيئات الوسيطة، ومع الجامعة، وهيئات المجتمع المدني والمواطنين.ات.

نبذة عن المشروع:

مشروع "رصد مدى إعمال الحكومة لتوصيات هيئات المعاهدات الأممية"، يهدف إلى المساهمة في النهوض بالحقوق والحريات وحمايتها من خلال دعم جهود الحكومة لإعمال التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات الأممية، من خلال العمل على:

- تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني المغربية لمراقبة مدى إعمال توصيات هيئات المعاهدات؛
 - تعزيز جهود الترافع المشترك لمنظمات المجتمع المدني من أجل إعمال توصيات هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة؛
 - الحوار والتفاعل مع البرلمان/ات بشأن أهمية دور البرلمان في إعمال توصيات هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة.
- وهو المشروع الذي يطلقه الوسيط منذ يوليوز 2020 إلى غاية 31 دجنبر 2022، بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية وتحدد أنشطته الأساسية كما يلي:

- تعبئة منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان؛
- برنامج التكوين وتعزيز القدرات؛
- إعداد آلية مشتركة لرصد ومراقبة إعمال توصيات هيئات المعاهدات الأممية؛
- الحوار والتفاعل مع البرلمانين.ات؛
- إطلاق منصة رصد ومتابعة مدى إعمال الحكومة لتوصيات هيئات المعاهدات.

الهدف من الاستشارة:

- إعداد دليل عملي ومركز بخصوص دور البرلمانين.ات في إعمال التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات الأممية، مع التركيز على الخطوات والممارسات الفضلى ذات الصلة بمراقبة سياسة حقوق

الإنسان، وذلك بغرض تسهيل عمل البرلمانين.ات المهتمين بتعزيز دورهم في مراقبة مدى أعمال الحكومة لتوصيات هيئات المعاهدات التي تعد أحد أهم التزامات المغرب ذات الصلة بحقوق الإنسان.

مدة الاستشارة:

■ من 10 دجنبر 2021 إلى غاية 20 يناير 2022

مهام الخبير(ة):

تحدد مهام الخبير أو الخبيرة كما يلي:

- إعداد ورقة منهجية تحدد محاور الدليل وتتضمن جميع الخطوات والمرحل اللازمة لإنجازه؛
- حضور الاجتماعات التشاورية مع اللجنة المكلفة بالمشروع؛
- تأطير لقاء تشاوري مع مجموعة من البرلمانين.ات؛
- تقديم ومناقشة الملاحظات ذات الصلة بمشروع الدليل أمام اللجنة المكلفة بالمشروع؛
- إعداد الصيغة النهائية للدليل.

مواصفات الخبير:

- خبرة جيدة في مجال حقوق الإنسان والقانون والسياسات العمومية؛
- حاصل على دبلوم جامعي للتعليم العالي في القانون أو العلوم الاجتماعية؛
- تجربة في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والتشريع المغربي؛
- الإلمام والمعرفة الدقيقة بنظام عمل هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة؛
- مهارة عالية على مستوى الصياغة والتحليل؛
- قدرة مثبتة على مستوى تسليم المنجز وفق الأجال المحددة.

التعاقد مع الخبير(ة):

- التعاقد مع الخبير أو الخبيرة سيتم بناء على دراسة العروض التقنية والمالية المتضمنة ضمن ملفات المرشحين.ات، من طرف لجنة الإشراف على المشروع.

ملف الترشيح:

ينبغي أن يتكون ملف الترشيح من الوثائق التالية:

1. السيرة الذاتية للمترشح أو المترشحة؛

2. مقترحا تقنيا يتضمن ورقة منهجية تركز على محاور ومكونات الدليل والخطوات والمناهج التي سيتم اعتمادها لإنجازه؛
 3. مقترحا ماليا مفصلا؛
 4. روابط أو نسخة من أبحاث أنجزها الخبير (ة) في علاقة بموضوع الاستشارة.
- ينبغي أن ترسل ملفات الترشيح إلى جمعية الوسيط، خلال آجال أقصاه يوم الثلاثاء 30 نونبر 2021، عبر البريد الإلكتروني التالي: mediateurddh@gmail.com